الخطة الاستثمارية للمستثمر

الخاصة بالاستثمار في أسهم شركة أرابيا للاستثمار والتنمية

عملاً بأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية والقواعد المنظمة للإفصاح عن تجاوز نسب الملكية، يقر المستثمر بأن الغرض من الاستثمار في أسهم شركة أرابيا للاستثمار والتنمية يتمثل فيما يلي:

أولاً: الهدف من الاستثمار

يستهدف المستثمر تكوين استثمار استراتيجي في أسهم شركة أرابيا للاستثمار والتنمية، استنادًا إلى رؤيته الإيجابية تجاه الأداء الحالي للشركة وإمكاناتها المستقبلية، وبما يحقق تنمية القيمة الاستثمارية لاستثماراته على المدى المتوسط والطويل.

ثانيًا: الرؤية الاستثمارية

يرى المستثمر أن الشركة تمتلك مقومات نمو وفرصًا استثمارية واعدة، بما يعزز قدرتها على تحقيق عوائد مستدامة ورفع القيمة السوقية لأسهمها، ومن ثم فإن الاستثمار يستند إلى اعتبارات اقتصادية واستثمارية بحتة تهدف إلى تعظيم العائد على الاستثمار.

ثالثًا: سياسة الاحتفاظ بالاستثمار

يعتزم المستثمر الاحتفاظ بنسبة ملكيته الحالية، مع احتفاظه بحقه في زيادة أو تخفيض تلك النسبة مستقبلًا وفقًا لظروف السوق، وأداء الشركة، والفرص الاستثمارية المتاحة، وذلك مع الالتزام الكامل بجميع القوانين واللوائح المنظمة للإفصاح عن نسب الملكية والعروض الواجبة وغيرها من الأحكام ذات الصلة.

رابعًا: الإدارة والحوكمة

يؤمن المستثمر بأن تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي يمثلان من أهم مقومات تحقيق النمو المستدام وتعظيم حقوق المساهمين.

وفي هذا الإطار، سيتم اتخاذ القرار بما نراه محققًا لمصالح الشركة وجميع مساهميها، وبما يتوافق مع أحكام قانون الشركات وقانون سوق رأس المال، والقرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، والنظام الأساسي للشركة.

ويهدف هذا التوجه إلى دعم كفاءة الإدارة، وتعزيز الرقابة المؤسسية، وتطوير الأداء التشغيلي والاستثماري للشركة، بما يسهم في تعظيم القيمة للمساهمين وتحقيق مستهدفات النمو.

خامسًا: الخطط المستقبلية

يعتزم المستثمر المشاركة بفاعلية في رسم التوجهات الاستراتيجية للشركة من خلال الأطر القانونية المنظمة، بما في ذلك ممارسة حقوقه كمساهم وفقًا لنسبة ملكيته.

محمود حسن عبد الله

كما سيعمل المستثمر، حال موافقة الجهات المختصة والجمعية العامة، على دعم مجلس الإدارة في تنفيذ خطة تستهدف تحسين الأداء المالي والتشغيلي، وتعظيم الاستفادة من أصول الشركة، وتعزيز مركزها التنافسي، مع الالتزام الكامل بقواعد الحوكمة والإفصاح.
ولا يعتزم المستثمر في الوقت الحالي تغيير النشاط الرئيسي للشركة، أو التقدم بطلب لشطب أسهمها من البورصة، أو اتخاذ أي إجراءات لإعادة الهيكلة أو الدمج أو التقسيم، إلا إذا اقتضت مصلحة الشركة ذلك وبعد استيفاء جميع الموافقات والإجراءات القانونية والإفصاحات اللازمة.

سادسًا: مصادر التمويل
تم تمويل الاستثمار من الموارد المالية الخاصة بالمستثمر و/أو من خلال مصادر تمويل مشروعة ومتوافقة مع أحكام القوانين واللوائح المنظمة، ودون الإخلال بأي التزامات قانونية أو تنظيمية.

سابعًا: الالتزام القانوني
يؤكد المستثمر التزامه الكامل بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية، وقواعد القيد والإفصاح بالبورصة المصرية، وكافة التشريعات المنظمة لسوق الأوراق المالية.

وتعبر هذه الخطة عن التوجه الاستثماري الحالي للمستثمر اعتبارًا من تاريخ تقديمها، ويحتفظ المستثمر بحقه في مراجعتها أو تعديلها مستقبلًا إذا اقتضت الظروف الاستثمارية أو الاقتصادية ذلك، على أن يتم الإفصاح عن أي تعديل جوهري وفقًا للقواعد المنظمة.

المستثمر: محمود محمد جاب الله

التاريخ: ٢٨/٧/٢٠٢٦

التوقيع: محمود محمد جاب الله

Royal
Securities & Bonds